الهجرة وتأثيرها على الدّول الأوروبيـــــة

د . عياد على عمار الأسود - كلية اقتصاد العجيلات - جامعة الزاوية

Research Summary

Migration and its Impact on European Countries

Migration is a human demographic characteristic represented by movement from one place to another, either in search of a better life or to escape a difficult situation. This demographic characteristic, represented by the right to movement, was universally recognized more than a quarter century ago in the Universal Declaration of Human Rights. From an economic perspective, organized migration can have significant positive impacts on both sending and receiving societies, including the transfer of skills and cultural enrichment. However, as much as migrants contribute to building host societies, this represents a loss of human resources for the countries of origin, known as brain drain and skills. Migration can also cause political, economic, or social tensions in receiving countries, which has brought the issue of international migration to the forefront of national and international concerns. Immigration has become a matter of concern for an increasing number of countries, prompting these countries, particularly in recent years, to tighten their restrictions on migrants and asylum seekers. Fieldwork on irregular migrants traveling through northwest Libya to Europe reveals the lengths to which people are willing to go to escape a variety of economic, political, or social problems they face in their countries, while crossing the desert, or while boarding boats in the Mediterranean. The fieldwork also confirms that migration decisions are mostly driven by a combination of attempts to gain physical safety by escaping persecution and economic security. Many of those seeking to migrate for economic and social reasons describe feeling compelled to leave their homelands due to high levels of frustration at home, and due to social and familial pressures that push them to migrate, even if it means risking their lives. There is near international consensus that the problem of irregular migration in the Mediterranean is not one that can be easily addressed. Tight legislative and security measures, including the forced return of irregular migrants, will not prevent further migration from the southern and eastern Mediterranean to the northern Mediterranean. Implementing further barriers to this migration is neither possible nor desirable under a policy of interdependence, liberalized and open markets, and the free movement of capital and people. Therefore,

addressing the issue of illegal immigration requires specific, well-defined policies and strategies. Perhaps the first of these is to focus on comprehensive and sustainable economic, human, environmental, and political development to reduce migration, encourage people to settle in their countries, and limit the migration of brains and human skills. That is, addressing the drivers of migration and improving the quality of migrants to achieve better returns for the sending and receiving countries and a decent status in the diaspora. Negotiations between the European Union and the countries of the Southern Mediterranean must also continue in this regard, and mechanisms must be created to improve the conditions of migrants, limit illegal migration, open channels for organized legal migration, contribute to the development of the countries sending migration flows, and assist the countries of the Southern Mediterranean in reducing African migration through their territories.

الملخّــص:

تعتبر الهجرة خاصية إنسانية سكانية تتمثل في الانتقال من مكان إلى آخر إما بحثا عن حياة أفضل أو هروبا من وضع سيئ، هذه الخاصية الديموغرافية المتمثلة في حق التنقل تم الاعتراف بها عالميا منذ أكثر من ربع قرن ضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومن الناحية الاقتصادية يمكن أن يكون للهجرة المنظمة مردودا إيجابيا كبيرا سواء على المجتمعات المرسلة أو المستقبلة لها بما في ذلك نقل المهارات وإثراء الثقافات، ولكن بقدر ما يسهم المهاجرون في بناء المجتمعات المضيفة بقدر ما يمثل ذلك خسارة في الموارد البشرية لدول المهاجر منها أي ما يعرف بهجرة العقول والكفاءات. كما أنّ الهجرة قد تتسبب في خلق توترات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية في البلدان المستقبلة للهجرة، وهو ما جعل موضوع الهجرة الدولية ينتقل إلى صدارة الاهتمامات الوطنية والدولية، وأصبحت الهجرة الوافدة من المسائل المقلقة لعدد متزايد من الدول، الأمر الذي حذا بهذه البلدان لاسيما في السنوات الأخيرة إلى تشديد الإجراءات تجاه المهاجرين إليها وطالبي حق اللجوء. تبين من الميدانية الخاصة بالمهاجرين غير الشرعيين عبر شمال غرب ليبيا إلى أوروبا المدى الذي قد يرغب الأشخاص في الذهاب إليه للهروب من مجموعة متنوعة من المشاكل الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية التي يواجهونها في بلدانهم وأثناء اجتيازهم للصحراء أو ركوبهم القوارب بالبحر المتوسط. وتؤكد الدراسة الميدانية كذلك أن قرارات الهجرة تحركها في الغالب مجموعة من المحاولات لاكتساب السلامة البدنية بالهروب من الاضطهاد والأمن الاقتصادي، ويصف الكثير ممن يرغب في الهجرة لأسباب

اقتصادية واجتماعية إحساسهم بالاضطرار إلى مغادرة أوطانهم بسبب درجات الإحباط المرتفعة في الداخل، وبسبب الضغوط الاجتماعية والأسرية التي تدفعهم إلى الهجرة حتى وإن كان معنى ذلك هو المخاطرة بحياتهم. وهناك شبه إجماع دولي على أنّ مشكلة الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر المتوسط ليست من ذلك النوع الذي يمكن معالجته بسهولة، كما أن الإجراءات التشريعية والأمنية المشددة بما في ذلك الإعادة القسرية للمهاجرين غير الشرعيين لن تحول دون تدفق المزيد من المهاجرين من جنوب وشرق المتوسط إلى شماله وان إقامة مزيد من الحواجز أمام هذه الهجرة أمرًا غير مستطاع أو مرغوب فيه في ظل سياسة الاعتماد المتبادل وتحرير الأسواق وانفتاحها وحرية انتقال رؤوس الأموال والأفراد. لذا يحتاج علاج موضوع الهجرة غير الشرعية إلى سياسات واستراتيجيات محددة واضحة المعالم لعل أولها التركيز على التنمية الاقتصادية والبشرية والبيئية والسياسية الشاملة والمستديمة للحد من الهجرة وتحفيز السكان على الاستقرار في بلدانهم والحد من هجرة العقول والمهارات البشرية، أي علاج دوافع الهجرة وتحسين نوعية المهاجرين ليكون المردود أفضل بالنسبة لدول الإرسال والاستقبال والمكانة اللائقة في المهجر، كما يجب استمرار المفاوضات بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط في هذا الشأن واستحداث آليات لتحسين أوضاع المهاجرين والحد من الهجرة غير الشرعية وفتح قنوات للهجرة القانونية المنظمة والمساهمة في تنمية الدول المرسلة لتيارات الهجرة ومساعدة دول الجنوب المتوسط في الحد من الهجرة الأفريقية عبر أراضيها.

الإشكالية:

تعتبر الهجرة غير الشـرعيـة ظاهرة عالميـة موجودة في كثير مـن دول العالـم المتقدم، لكن الهجرة إلـى أوروبا أصبحـت إحدى القضايا الراهنة التي تحظى باهتمام كبير في السنوات الأخيرة، باللف رغم من تعدد الأسبـاب المؤدية إلى هذه الظاهرة إلا أن الدوافع الاقتصاديـة تأتي في مقدمـة هذه الأسباب ويتضح ذلـ ك من التباين الكبير في المستوى الاقتصـادي بين البلدان الأصلية لمهاجرين والدول المستقبلة لهم . وقد احتلت هجرة الشباب عبر البحر المتوسـط بطريقـة غير شرعيـة مساحـة واسعـة من اهتمام وسائـل الإعلام وعدد مـن منظمـات المجتمع المدنـي موال مؤسسات الحكومية والإقليمية في الآونة الأخيرة، خصوصا بعد أن باتت قضية الهجرة غير الشرعية مشكلة تؤرق الدول المستقبلـة للمهاجرين وعلى رأسه دول أوروبا التي تعتبر المستقبل الأول للمهاجـرين غير الشرعيين من دول شمـال إفريـقي غير أن هذا

الاهتمام الكبير من حكومات دول الاتحاد الأوروبي وكذاك الحكومات المحلية لدول جنوب المتوسط قد ركز بشكل أساسي على ضرورة وقف فلول الهجرة غير الشرعية إلى شواطئ أوروبا بآليات أقل ما توصف بها أنها أمنية إذ تدفع بالشباب إلى التضحية بأرواحهم في سبيل إيجاد فرصة عمل وتحقيق حلمهم بحياة أفضل، و ركزت معظم المشاريع المشتركة بين الحكومات الأوروبية وحكومات دول شمال إفريقيا على منع هؤلاء الشباب من التسلل بالقوة سواء عن طريق إنشاء معسكرات احتجاز أو دعم الاتفاق الاجهزة الأمنية المشتركة التي تتيح تسليم المهاجرين إلى حكومات بلدانهم ، أو عن طريق الدعم المادي واللوجستيكي لحكومات شمال إفريقيا لتشديد الحراسة على الحدود وتعقب المهاجرين .

تساؤلات البحث:

يهدف البحث للإجابة على بعض التساؤلات، وهي كيف تتعامل الدول الأوروبية مع المهاجرين غير الشرعيين وما موقف الدول الأوروبية إزاء تدفق هذا الكم غير المسبوق من المهاجرين بطريقة غير مشروعة بعد الانتفاضات العربية ما الترتيبات التي تعقدها الدول الأوروبية مع الدول المتوسطية لمواجهة الظاهرة.

أهداف البحث:

يهدف البحث الي التعرف على كل من العوامل والأسباب التي تؤدي الى الهجرة الغير شرعية، وتوضح كل من كيفية التعامل مع الحالات الناجمة عن تلك الظاهرة وذلك من خلال كل من:

تحديد كل من التداعيات والآثار المترتبة على ظاهرة الهجرة الغير شرعية والتي تتمثل في تهريب البشر وانتشار الجريمة المنظمة، عرض البروتوكولات والقوانين المتعلقة بالهجرة الغير شرعية والتي أصدرتها الحكومات الواقعة على حوض البحر الابيض المتوسط والتي وقعت عليها للحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين، وتسليط الضوء على انتشار المهاجرين بشكل غير منتظم داخل المجتمعات تسليط الضوء على مكونات الامن القومي داخل الحوض وتحديات الهجرة غير الشرعية التي تواجههم.

أهمية البحث:

1- تحديد المشكلات والسياسات: تساعد الدراسة في تحديد المشاكل المتعلقة بالهجرة مثل البطالة، الضغط على الخدمات العامة، والتحديات الثقافية. كما توفر بيانات وإحصاءات ضرورية لصناع القرار لتطوير سياسات فعالة.

2- فهم التأثيرات الاقتصادية: تسهم في تحليل تأثير الهجرة على الاقتصاد المحلي، بما في ذلك تأثيرها على سوق العمل، الإنفاق العام، والنمو الاقتصادي.
3- التكامل الاجتماعي: تساعد على فهم كيفية دمج المهاجرين في المجتمعات الجديدة، وتعزيز التفاهم الثقافي والانسجام الاجتماعي.
4- تحديد الفوائد والمخاطر: تُظهِر الفوائد المحتملة مثل التنوع الثقافي وزيادة العمالة، وكذلك المخاطر المحتملة مثل الزيادة في الجرائم أو التوترات الاجتماعية.

فرضية البحث:

الفرضية هي تنبؤ مبني على معطيات أولية يختبرها الباحث خلال البحث. قد تكون الفرضية في البحث الهجرة إلى الدول الأوروبية على النحو التالي:
- "الهجرة إلى الدول الأوروبية تؤثر بشكل إيجابي على الاقتصاد الأوروبي من خلال زيادة القوة العاملة وتنوعها، لكنها قد تساهم أيضًا في زيادة التحديات الاجتماعية والثقافية.

منهجية البحث: -

يعتمد البحث على التحليل الثانوي للأدبيات والدراسات المختلفة المتاحة بشأن موضوع الهجرة غير الشرعية بهدف الكشف عن ملامح السياسات الأوروبية إزاء الهجرة غير الشرعية في ضوء مناقشة عدد من المحاور أولها أهمية قضية الهجرة غير الشرعية للدول الأوروبية بعد الانتفاضات العربية، وثانيها أسباب سعى الدول الأوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، وثالثها الانقسام بين الأوروبيين في رؤيتهم لقضية الهجرة، ورابعها ترتيبات أعضاء الاتحاد الأوروبي لمكافحة الهجرة غير الشرعية. وقبل التطرق لتلك المحاور يلقي البحث الضوء على مفهوم الهجرة غير الشرعية

تقسيم البحث:

قسم البحث إلى مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة المبحث الأول - أسباب الهجرة إلى الدول الأوروبية. المبحث الثاني: تأثير الهجرة على الدول الأوروبية.

تمهيد ـ الهجرة وأنواعها:

تعريف الهجرة وأنواعها: تعريف الهجرة: الهجرة هي حركة الأفراد أو الجماعات من مكان إلى آخر بهدف الاستقرار في مكان جديد. يمكن أن تكون هذه الحركة داخل حدود نفس البلد أو عبر الحدود الدولية. تُعَدّ الهجرة من الظواهر الاجتماعية القديمة التي تحدث لأسباب متنوعة تشمل البحث عن فرص اقتصادية أفضل، الهروب من

الصراعات أو الاضطهاد، والسعي لحياة أفضل من خلال التعليم والخدمات الصحية كما عرفها البعض الآخر بأن كلمة هجرة تعني التباعد، وهاجر أي ترك وطنه وهاجر، أي نقله من موطن إلي موطن آخر, والمهاجرة هي الهجرة, والمهجر هو المكان الذي يهاجر اليه"(1)

أنواع الهجرة:

الهجرة الداخلية:

الهجرة الريفية – الحضرية: انتقال الأفراد من المناطق الريفية إلى المدن بحثاً عن فرص عمل وتعليم وخدمات أفضل.

الهجرة بين المدن: انتقال الأفراد من مدينة إلى أخرى داخل نفس البلد.

الهجرة الخارجية (الدولية):

الهجرة الطوعية: انتقال الأفراد طوعياً بحثاً عن فرص عمل أفضل أو تعليم أو لتحسين مستوى المعيشة.

الهجرة القسرية: تنتج عن ظروف خارجة عن إرادة الأفراد مثل الحروب، الاضطهاد السياسي، الكوارث الطبيعية، أو النزاعات الأهلية.

الهجرة الشرعية:

تتم وفقاً للإجراءات القانونية المتبعة في البلد المستضيف وتشمل الحصول على التأشيرات والإقامات الرسمية.

الهجرة غير الشرعية: تتم دون الامتثال للقوانين والإجراءات الرسمية وتشمل التسلل عبر الحدود أو تجاوز مدة الإقامة القانونية.

الهجرة الدائمة: انتقال الأفراد بهدف الاستقرار الدائم في البلد المستضيف، ويشمل ذلك الحصول على جنسية البلد الجديد أو الإقامة الدائمة.

الهجرة المؤقتة: انتقال الأفراد لفترة زمنية محددة بهدف العمل أو الدراسة أو لأسباب أخرى، مع نية العودة إلى البلد الأصلي بعد انتهاء الفترة المحددة.

الهجرة الموسمية: انتقال الأفراد لفترة مؤقتة ومحددة بهدف العمل الموسمي مثل الزراعة أو السياحة، وعادة ما يعود المهاجرون إلى بلدهم الأصلي بعد انتهاء الموسم.

لمحة تاريخية عن الهجرة في أوروبا.

العصور القديمة والوسطى:

الهجرة الجرمانية: خلال انهيار الإمبراطورية الرومانية، شهدت أوروبا هجرة كبيرة للقبائل الجرمانية مثل القوط، والوندال، والفرنجة، الذين استقروا في أجزاء مختلفة

من أوروبا وأسهموا في تشكيل الممالك الأوروبية المبكرة.
الفايكنج : في القرنين الثامن والتاسع، انتقل الفايكنج من اسكندنافيا واستقروا في مناطق مختلفة مثل بريطانيا، فرنسا، وأجزاء من أوروبا الشرقية مؤسسين مستعمرات وتجارًا بحرية واسعة.

العصور الوســـــــطى:

الحروب الصليبية: خلال الحروب الصليبية في القرون الوسطى، انتقل العديد من الأوروبيين إلى الشرق الأوسط بهدف الاستقرار والمشاركة في الحروب الدينية.
الهجرة اليهوديـــــة: تعرض اليهود في أوروبا للاضطهاد والطرد في فترات مختلفة، مما أدى إلى هجرتهم بين الدول الأوروبية وإلى مناطق أخرى مثل بولندا وروسيا.
العصر الحديث (القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين)
الثورة الصناعيـــــة: أدت الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر إلى هجرة كبيرة من المناطق الريفية إلى المدن الصناعية في أوروبا بحثًا عن فرص عمل في المصانع والمناجم.
الهجرة الأوروبية إلى العالم الجديد: خلال القرنين التاسع عشر وأوائل القرن العشرين شهدت أوروبا هجرة كبيرة إلى الأمريكتين وأستراليا ونيوزيلندا بحثًا عن فرص جديدة وأراضٍ زراعية.

القرن العشـــــرين:

الحربان العالميتان: تسببت الحرب العالمية الأولى والثانية في حركة نزوح واسعة داخل أوروبا، مع فرار الملايين من مناطق النزاع إلى مناطق أكثر أمانًا.
الهجرة بعد الحرب العالمية الثانية: بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، شهدت أوروبا موجة من الهجرة لإعادة الإعمار، بما في ذلك عودة اللاجئين وجلب العمالة الأجنبية من دول البحر الأبيض المتوسط وآسيا.

أواخـــر القرن العشرين وأوائل القرن الواحد والعشرين:

الهجرة الاقتصادية : خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، زادت الهجرة الاقتصادية إلى أوروبا من الدول النامية في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط، بحثًا عن فرص عمل وتحسين الظروف المعيشية تؤكد جميع المؤشرات والأبحاث الوطنية والدولية أن السبب الرئيسي في الهجرة ومحاولة الفرد ترك بمده يرجع إلى أسباب اقتصادية، وهي غالب ما تجعلهم لا يهتمون بما إذا كانت هجرتهم تتم بطرق وأساليب قانونية أم غير قانونية، ويساعد على هذا عدم وجود الفرص الوظيفية الكافية

داخل دولته مما يجعله يقوم بالبحث عن مصدر رزق في مكان آخر[2] ،
الهجرة نتيجة النزاعات: شهدت أوروبا موجات هجرة كبيرة نتيجة النزاعات في الشرق الأوسط (مثل الحروب في سوريا والعراق)، وكذلك النزاعات في أفريقيا.
الاتحاد الأوروبي: تأسيس الاتحاد الأوروبي وتوسيعه أدى إلى حرية الحركة والتنقل بين الدول الأعضاء، مما زاد من حركة الأفراد داخل القارة[3]
أهمية دراسة تأثير الهجرة على الدول الأوروبية : تعتبر دراسة الهجرة وتأثيراتها على أوروبا ذات أهمية بالغة نظراً لتعقيدات الظاهرة وتأثيراتها المتعددة الأبعاد على الدول والمجتمعات الأوروبية. تتضمن هذه الدراسة الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، والثقافية، وتساعد على فهم ديناميكيات التغيرات الديموغرافية والتحديات والفرص التي تنجم عن الهجرة.
التأثير الاقتصادي: الهجرة تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد الأوروبي من خلال توفير قوة عمل إضافية، خاصة في القطاعات التي تعاني من نقص في العمالة المحلية مثل الزراعة، البناء، والخدمات. يسهم المهاجرون في زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي، ويعززون النظام الضريبي من خلال مساهماتهم في الإيرادات العامة. علاوة على ذلك، يسهم المهاجرون في الابتكار وإنشاء الأعمال الجديدة، مما يعزز التنمية الاقتصادية.
التأثير الاجتماعي والثقافي: الهجرة تسهم في تعزيز التنوع الثقافي والاجتماعي في المجتمعات الأوروبية، مما يؤدي إلى إثراء الثقافات المحلية وتعزيز التفاهم بين الثقافات المختلفة. هذا التنوع يمكن أن يعزز الإبداع والابتكار من خلال تبادل الأفكار والتجارب بين المجموعات الثقافية المختلفة. على الجانب الآخر، قد تنشأ تحديات اجتماعية مثل التمييز والعنصرية، والتي تتطلب سياسات فعالة للاندماج والتعايش السلمي.
التأثير السياسي: الهجرة تلعب دوراً مهماً في تشكيل السياسات العامة والانتخابات في الدول الأوروبية. يمكن أن تؤدي التغيرات الديموغرافية الناجمة عن الهجرة إلى إعادة تشكيل الخارطة السياسية وتغيير ديناميكيات الانتخابات. بالإضافة إلى ذلك، تثير الهجرة قضايا سياسية تتعلق بحقوق الإنسان، السيادة الوطنية، والأمن القومي، مما يستدعي نقاشات سياسية مكثفة واستجابات حكومية مناسبة.
التأثير الديموغرافي: الهجرة تسهم في تعويض النقص السكاني في بعض الدول الأوروبية التي تعاني من انخفاض معدلات الولادة وشيخوخة السكان. من خلال جذب

العمالة الشابة، يمكن للهجرة أن تساعد في موازنة الهيكل العمري للسكان وتقليل الضغط على أنظمة الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية.

التأثير الأمني: الهجرة تثير قضايا أمنية تتعلق بالهجرة غير الشرعية، تهريب البشر، والإرهاب. التعامل مع هذه القضايا يتطلب تعاوناً دولياً وتطوير سياسات فعالة لإدارة الحدود وضمان أمن المجتمعات فهذه المرحلة من الهجرة هي المرحلة الاستعمارية أين كانت الهجرة حسب حاجات المستعمر لها واحتياجاته لليد العاملة والجند(4) الهجرة الشرعية والمنظمة يمكن أن تسهم في تعزيز الأمن من خلال توفير قنوات قانونية للمهاجرين والحد من الأنشطة غير القانونية.

التأثير الإنساني : دراسة الهجرة تساهم في فهم الجوانب الإنسانية للظاهرة، بما في ذلك حقوق المهاجرين واللاجئين، والتحديات التي يواجهونها في الحصول على الحماية والخدمات الأساسية. تعزز هذه الدراسات مناصرة حقوق الإنسان وتطوير سياسات تضمن احترام كرامة وحقوق المهاجرين.

التأثير التعليمي والتدريبي: المهاجرون يجلبون معهم مهارات ومعرفة جديدة تساهم في إثراء القوى العاملة المحلية. كما أن فرص التعليم والتدريب المتاحة للمهاجرين يمكن أن تعزز من مساهمتهم في الاقتصاد والمجتمع. دعم التعليم والتدريب للمهاجرين يساهم في اندماجهم الناجح ويعزز التماسك الاجتماعي.

المبحث الأول ـ أسباب الهجـــرة إلى الدول الأوروبيـــــة:

العوامل الاقتصادية: الهجرة إلى أوروبا تعددت أسبابها على مر العصور، ومع ذلك تبقى العوامل الاقتصادية من أبرز وأقوى الدوافع التي تدفع الأفراد إلى الانتقال من بلدانهم الأصلية إلى الدول الأوروبية. تتعدد هذه العوامل وتتنوع، وتشمل الآتي:

البحث عن فرص عمل أفضل:

فروق الأجـــور: يسعى الكثيرون للهجرة إلى أوروبا بسبب الفروق الكبيرة في الأجور بين دولهم الأصلية والدول الأوروبية. توفر الأسواق الأوروبية أجوراً أعلى وفرص عمل في مختلف القطاعات، مما يمكن الأفراد من تحسين مستويات معيشتهم أن الهجرة تعد استثمارا قادرا على إحداث فائض صافي ايجابي عن طريق الفرق بين المتحصل عليه في البلد الأصلي والدخل المتوقع الحصول عليه في بلد مضيف مع احتساب وطرح نفقات النقل والتنقل (5) .

البطـــالة : يعاني العديد من الدول النامية من معدلات بطالة مرتفعة، ما يدفع الأفراد للبحث عن فرص عمل في الخارج. في المقابل، تحتاج بعض الدول الأوروبية إلى

عمالة إضافية لسد النقص في القوى العاملة المحلية.

تحسين مستوى المعيشة:

الخدمات الاجتماعية : تتيح الدول الأوروبية خدمات اجتماعية متقدمة تشمل التعليم والصحة والإسكان، ما يجذب الأفراد من الدول التي تعاني من نقص في هذه الخدمات.

البنية التحتية : توفر الدول الأوروبية بنية تحتية متطورة تشمل النقل، الاتصالات، والخدمات الأساسية، مما يسهم في تحسين جودة الحياة للمهاجرين.

التنمية الاقتصادية والاستقرار:

الاستقرار الاقتصادي: تتمتع الدول الأوروبية باستقرار اقتصادي نسبي مقارنة بالعديد من الدول النامية. هذا الاستقرار يشجع الأفراد على الهجرة بحثاً عن بيئة اقتصادية مستقرة وأقل تقلباً.

الاستثمار والريادة : تتيح الدول الأوروبية بيئة مواتية للاستثمار وبدء الأعمال التجارية، مما يجذب رواد الأعمال والمستثمرين الباحثين عن فرص لتطوير أعمالهم في أسواق جديدة.

النظام الضريبي والرفاه الاجتماعي :

النظام الضريبي : تسعى بعض الدول الأوروبية إلى جذب المهاجرين المهرة من خلال أنظمة ضريبية محفزة وبرامج هجرة موجهة لدعم الاقتصاد.

نظم الرفاه الاجتماعي : توفر العديد من الدول الأوروبية نظم رفاه اجتماعي متقدمة تشمل إعانات البطالة، التأمين الصحي، ومعاشات التقاعد، مما يوفر شبكة أمان اجتماعي واقتصادي للمهاجرين.

الهجرة الموسمية والعمالة المؤقتة :

العمالة الموسمية : يحتاج القطاع الزراعي والقطاع السياحي في العديد من الدول الأوروبية إلى عمالة موسمية لسد احتياجات فترات الذروة. هذه الفرص تجذب العمالة من الدول الأقل نمواً.

العمالة المؤقتة : توفر برامج العمالة المؤقتة في الدول الأوروبية فرص عمل محددة المدة، مما يمكن الأفراد من تحقيق دخل إضافي ودعم أسرهم في بلدانهم الأصلية.

العوامل السياسية : الهجرة إلى أوروبا لا تقتصر فقط على الدوافع الاقتصادية، بل تلعب العوامل السياسية دوراً مهماً في دفع الأفراد للبحث عن حياة جديدة في الدول الأوروبية. إليك أبرز العوامل السياسية التي تدفع الناس للهجرة إلى أوروبه، وتعتبر

الأثار السياسية في مقدمة الأثار لكافة الدولً مقلقاً التي أصبحت تمثل هاجسا ، فالختارات تكمن وراء تدفق مئات آلا الف من الأفراد بطريقة تتسم بالغموض ، وخارج ألاط القانونية و خارج المنافذ المحددة لعبور الأشخاص ، تؤثر على العالقات السياسية .وبالتالي تشكل هذه الأخطار من جرأ التدفقات البشرية الكبيرة المتمثلة في الهجرة غير الشرعية على دول املصدروعلى دول ثقيال الأفريقية عبئا في ماً العبور وعلى دول الوصول ، متمثلا يتطلب ذلك من موارد مالية وبشرية ، وبما يشكله تدفق هذه الأعداد التي تختلف في طبيعة شخصيتها وثقافتها ومقاصدها من خطر على ألأمن السياس ي والاجتماعي والاقتصادي (6) والتي منها :-

الاضطهاد السياسي :

الأنظمة القمعية : يفر العديد من الأفراد من دول تحكمها أنظمة قمعية لا تحترم حقوق الإنسان، حيث يتعرضون للسجن والتعذيب والملاحقة بسبب آرائهم السياسية أو انتمائهم العرقي أو الديني.

البحث عن الحرية : تسعى العديد من الأفراد إلى الهجرة إلى أوروبا حيث يُحترم حرية التعبير والحقوق المدنية والسياسية بشكل أفضل مقارنة ببلدانهم الأصلية.

النزاعات والحروب :

ا تعد الهجرة غير الشرعية لعبة ذات محصلة صفرية حيث يخسر جانب واحد لصالح الآخرين؛ بل على العكس من ذلك فيمكن لجميع الأطراف تحقيق مكاسب من جراء تلك الهجرة، فمن ناحية تؤدي سياسة الردع ومحاولة أوروبا غلق الطرق الشرعية للهجرة إلى تشجيع الهجرة غير الشرعية وزيادة عمليات التهريب واستغلال المهاجرين طوال مراحل رحلتهم إلى أوروبا، ومن ناحية أخرى تستفيد أوروبا من هجرة العقول والخبرات الأفريقية المميزة إليها مما أدى إلى فقدان القارة الأفريقية لنسبة تتراوح بين 33% إلى 55 % من عقولها المميزة من حملة المؤهلات العليا من أجل البحث عن فرص أفضل في البلدان الأوروبية وهو ما أدى إلى استنزاف العقول والخبرات البشرية الأفريقية لصالح أوروبا، وتؤثر تلك الهجرة بالطبع على نمو الطبقة الوسطى الأفريقية وتطوير هياكل التنمية المستدامة للمجتمعات الأفريقية الأمر الذي يكون له بالغ الأثر على الاستقرار السياسي والاقتصادي لها (7) ، وخاصة :-

الحروب الأهلية : النزاعات الداخلية والحروب الأهلية في دول مثل سوريا وأفغانستان تدفع الملايين للفرار بحثاً عن الأمان والاستقرار.

النزاعات الإقليمية : الحروب والنزاعات الإقليمية المستمرة في مناطق متعددة من

العالم تؤدي إلى نزوح كبير للسكان بحثاً عن ملاذ آمن.
انعدام الأمن :
الإرهاب والجماعات المسلحة : انتشار الجماعات المسلحة والإرهابية في بعض الدول يؤدي إلى هجرة الأفراد خوفاً على حياتهم وحياة أسرهم.
الجرائم والعنف : ارتفاع معدلات الجريمة والعنف في بعض الدول يجعل الأفراد يبحثون عن بيئة أكثر أمناً للعيش.

الاضطهاد الديني والعرقي :

التمييز الديني : يهاجر العديد من الأفراد بسبب الاضطهاد الديني وعدم القدرة على ممارسة شعائرهم بحرية في بلدانهم الأصلية.
التمييز العرقي : النزاعات العرقية والتمييز العرقي يؤديان إلى هجرة جماعات عرقية بحثاً عن حقوق متساوية ومعاملة عادلة.

التغيرات السياسية :

لانتقال السياسي : التغيرات السياسية المفاجئة مثل الانقلابات أو انهيار الأنظمة الحاكمة قد تدفع الأفراد، خاصة من كانوا مرتبطين بالنظام السابق، إلى الهروب خوفاً من الانتقام.
الانتقال الديمقراطي : بالرغم من أن التحولات الديمقراطية غالباً ما تكون إيجابية، إلا أنها قد تترافق مع فترات من عدم الاستقرار السياسي التي تدفع بعض الأفراد للهجرة.
هذه النبذة تسلط الضوء على العوامل السياسية التي تدفع الأفراد للهجرة إلى أوروبا حيث يبحثون عن الأمان، الحرية، والاستقرار السياسي بعيداً عن الاضطهاد والنزاعات في بلدانهم الأصلية.

العوامل الاجتماعية : الهجرة إلى أوروبا تتأثر بعدة عوامل اجتماعية تدفع الأفراد للبحث عن حياة أفضل وأكثر استقراراً في الدول الأوروبية. تتعدد هذه العوامل وتشمل الآتي:

البحث عن جودة حياة أفضل :

التعليم : تسعى العديد من الأسر إلى الهجرة إلى أوروبا لضمان حصول أبنائهم على تعليم عالي الجودة. الجامعات والمدارس الأوروبية معروفة بمعاييرها العالية وتوفيرها فرصاً تعليمية متميزة.
الرعاية الصحية : توفر الدول الأوروبية أنظمة رعاية صحية متقدمة ومتاحة للجميع، مما يجذب الأفراد الباحثين عن خدمات صحية أفضل لهم ولعائلاتهم.

الهروب من التمييز الاجتماعي :

التمييز العرقي والديني : يعاني العديد من الأفراد في دولهم الأصلية من التمييز بسبب العرق أو الدين أو الانتماء الاجتماعي. البحث عن مجتمعات أكثر تسامحاً وشمولية في أوروبا يشكل دافعاً قوياً للهجرة.

الاضطهاد الاجتماعي : البعض يهاجر هرباً من ممارسات اجتماعية قمعية أو غير عادلة، مثل قمع حقوق المرأة أو التمييز ضد الأقليات.

البحث عن الأمان والاستقرار الاجتماعي :

العنف المجتمعي : في بعض الدول، تنتشر معدلات عالية من العنف والجريمة، مما يدفع الأفراد للبحث عن بيئات أكثر أماناً واستقراراً في أوروبا.

النزاعات الاجتماعية : النزاعات بين الجماعات الاجتماعية المختلفة يمكن أن تؤدي إلى عدم استقرار اجتماعي، مما يدفع الأفراد إلى الهجرة بحثاً عن بيئة أكثر استقراراً.

الفرص الاجتماعية :

التعددية الثقافية : تعتبر أوروبا قارة متعددة الثقافات، وتوفر بيئة تتيح التفاعل بين مختلف الثقافات والأديان، مما يخلق فرصاً للتبادل الثقافي والاندماج الاجتماعي.

الحريات الاجتماعية : توفر الدول الأوروبية حرية ممارسة الشعائر الدينية والاعتقادات الشخصية، مما يجذب الأفراد الذين يعانون من قيود اجتماعية ودينية في بلدانهم الأصلية.

الرفاه الاجتماعي :

برامج الدعم الاجتماعي : توفر العديد من الدول الأوروبية برامج دعم اجتماعي للمهاجرين تشمل السكن، التعليم، والرعاية الصحية، مما يسهل عملية الانتقال والاندماج في المجتمع الجديد.

مستوى المعيشة : غالباً ما يسعى الأفراد إلى الهجرة إلى أوروبا لتحسين مستوى معيشتهم والتمتع بمزايا الحياة في بيئة متقدمة اجتماعياً.

التغيرات الديموغرافية والاجتماعية :

شيخوخة السكان : بعض الدول الأوروبية تشهد نسبة عالية من السكان كبار السن، مما يفتح الباب أمام فرص عمل في مجالات الرعاية والخدمات الاجتماعية وبالتالي جذب الشباب من الدول النامية.

البحث عن مجتمع أكثر تقدمية : الهجرة بحثاً عن مجتمعات تتمتع بسياسات تقدمية فيما يتعلق بحقوق الإنسان وحقوق الأقليات والعدالة الاجتماعية من خلال ما تم التطرق

إليه يمكن القول إن الهجرة غير الشرعية تختلف مسبباتها ويتحد مضمونها ذلك المتمثل في الوجود في إقليم دولة الاستقبال بطرق غير مشروعة خاصة في دول حوض البحر المتوسط والدول الصناعية الكبرى، فقد أخذت أبعادا سياسية إذ أدت إلى خلق التوترات بين حكومات الدول المرسلة والمستقبلة لها(8)

الكوارث الطبيعية والحروب : الكوارث الطبيعية تعد من العوامل المؤثرة بقوة في حركة الهجرة العالمية، بما في ذلك الهجرة إلى أوروبا. عندما تحدث الكوارث الطبيعية، فإنها تدفع الأفراد والأسر إلى البحث عن ملاذ آمن ومستقر، وغالباً ما تكون الدول الأوروبية وجهة مفضلة بسبب استقرارها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي إليك أهم النقاط حول هذا الموضوع:

المبحث الثاني - أنواع الكوارث الطبيعية التي تسبب الهجرة:

الزلازل : تسبب الزلازل دماراً هائلاً للبنية التحتية والمنازل، مما يجبر الناس على الهجرة بحثاً عن أماكن أكثر أماناً.

الأعاصير والفيضانات : يمكن أن تدمر الأعاصير والفيضانات المجتمعات بالكامل، مما يؤدي إلى نزوح كبير للسكان.

الجفاف : يسبب الجفاف نقصاً حاداً في المياه والغذاء، مما يدفع المزارعين وسكان الريف إلى الهجرة بحثاً عن موارد كافية.

الحرائق البرية تؤدي الحرائق الكبيرة إلى تدمير الأراضي الزراعية والمنازل، مما يجبر الناس على الفرار.

التأثير المباشر للكوارث الطبيعية على السكان :

فقدان المأوى : تدمر الكوارث الطبيعية المنازل والمباني، مما يترك الناس بلا مأوى ويجبرهم على البحث عن مأوى جديد في مناطق أخرى.

فقدان الموارد : يؤدي تدمير الأراضي الزراعية ومصادر المياه إلى فقدان مصادر الغذاء والماء، مما يدفع الناس للهجرة لتأمين احتياجاتهم الأساسية.

الأمراض والمخاطر الصحية : تنتشر الأمراض بسهولة في أعقاب الكوارث الطبيعية بسبب نقص النظافة والمياه النظيفة، مما يدفع الناس للبحث عن بيئات صحية وآمنة.

الاستجابة الأوروبية للكوارث الطبيعية :

برامج اللجوء : توفر الدول الأوروبية برامج لجوء للاجئين الفارين من الكوارث الطبيعية، مما يساعدهم في العثور على ملاذ آمن.

المساعدات الإنسانية : تقوم الدول الأوروبية والمنظمات الإنسانية بتقديم مساعدات غذائية وصحية للمناطق المتضررة، ولكن عندما تكون الكوارث شديدة، فإن الهجرة تصبح الخيار الوحيد للنجاة.

إعادة التوطين : في بعض الحالات، تقوم الدول الأوروبية ببرامج إعادة التوطين للاجئين المتضررين من الكوارث الطبيعية، مما يوفر لهم فرصاً جديدة لحياة مستقرة.

التغير المناخي والهجرة :

الاحتباس الحراري : يؤدي التغير المناخي إلى زيادة حدة وتكرار الكوارث الطبيعية، مما يزيد من حركة النزوح والهجرة العالمية. ارتفاع مستوى سطح البحر : يهدد ارتفاع مستوى سطح البحر المجتمعات الساحلية مما يؤدي إلى هجرة السكان إلى الداخل أو إلى دول أكثر أماناً. فإن الهجرة قد تثير مشكلات عديدة منها مشكلة التكييف لأن الهجرة انتقال من بيئة إلى بيئة أخرى كما قد يترتب على ذلك مشكلات الجناح والأمراض العقلية والجريمة وغير ذلك من سوء الأداء الوظيفي والاجتماعي حيث يشعر الفرد المهاجر بالغربة والتوتر النفسي، وعدم الاستقرار المهني والمشكلات الاقتصادية، واصطدام النماذج الحضارية والثقافية التي ألفها المهاجرون في موطنهم الأصلي بالنماذج الحضارية الجديدة (9)

المبحث الثاني ـ تأثير الهجرة على الدول الأوروبية.

التأثير الاقتصادي: تأثير الهجرة على الاقتصاد في الدول الأوروبية هو موضوع معقد ومتنوع، يتضمن جوانب إيجابية وسلبية سأقدم نبذة عن بعض التأثيرات الرئيسية:

الزيادة في القوى العاملة:

الإيجابيات: الهجرة تسهم في زيادة عدد القوى العاملة، مما يساعد في ملء الوظائف التي لا تجد العمالة المحلية الرغبة في شغلها. هذا يمكن أن يدعم قطاعات مثل الزراعة، البناء، والرعاية الصحية. السلبيات: في بعض الأحيان، قد تؤدي الهجرة إلى زيادة المنافسة على الوظائف، مما يمكن أن يؤثر سلبًا على الأجور وظروف العمل، خاصة في القطاعات منخفضة الأجر.

التنوع الثقافي والابتكار:

الإيجابيات: التنوع الذي يجلبه المهاجرون يمكن أن يعزز الابتكار والإبداع. تواجد خلفيات وثقافات مختلفة يمكن أن يؤدي إلى تبادل أفكار جديدة وتحسين العمليات الإنتاجية.

السلبيات : في بعض الحالات، قد يؤدي التنوع الثقافي إلى تحديات في الاندماج الاجتماعي والتوترات الثقافية.

النفقات الحكومية والخدمات الاجتماعية: إذا كان المهاجرون يعملون ويدفعون الضرائب، فإنهم يساهمون في خزينة الدولة مما يساعد في تمويل الخدمات العامة، إذا كانت نسبة كبيرة من المهاجرين تعتمد على المساعدات الاجتماعية، فقد يؤدي ذلك إلى ضغط على ميزانيات الخدمات الاجتماعية والصحية.

التأثير على النمو الاقتصادي: المهاجرون يمكن أن يساهموا في النمو الاقتصادي من خلال زيادة الطلب على السلع والخدمات. كما يمكن أن يؤدي وجودهم إلى ارتفاع في معدل الاستثمار الأجنبي، وفي بعض الحالات، قد تؤدي الهجرة إلى تحديات اقتصادية مثل زيادة في تكاليف الإسكان والبنية التحتية، إذا لم يتم التخطيط لها بشكل جيد.

التحويلات المالية: التحويلات المالية من المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية يمكن أن تدعم الاقتصادات النامية وتحسن من مستوى المعيشة فيها، وهذه التحويلات قد تؤدي إلى خروج جزء من الأموال المكتسبة في الدولة المستقبلة، مما قد يؤثر على الاقتصاد المحلي. بشكل عام، تأثير الهجرة على الاقتصاد الأوروبي يتوقف بشكل كبير على السياسات الحكومية المتبعة، نوعية الهجرة (ماهرة أو غير ماهرة) ومدى قدرة المجتمعات على استيعاب المهاجرين بشكل فعال.

تأثير العمالة المهاجرة على سوق العمل هو موضوع متشابك يتضمن، وسوف نحدد عدة جوانب. عن التأثيرات الرئيسية:

الملء الفوري للوظائف الشاغرة: العمالة المهاجرة غالبًا ما تملأ الفجوات في سوق العمل، خاصة في القطاعات التي تعاني من نقص في العمالة مثل الزراعة، البناء، الرعاية الصحية، والخدمات الاجتماعية. وهذا يساعد على استمرارية الإنتاجية والنمو الاقتصادي، وقد يؤدي الاعتماد الكبير على العمالة المهاجرة في بعض القطاعات إلى تقليل الحوافز للاستثمار في تدريب وتطوير العمالة المحلية.

الأجور وظروف العمل: في بعض الحالات، يمكن أن تؤدي زيادة العرض في القوى العاملة إلى تحسين الكفاءة والإنتاجية في الاقتصاد، زيادة العرض في القوى العاملة يمكن أن تضغط على الأجور، خاصة في الوظائف ذات الأجر المنخفض. هذا قد يؤدي إلى انخفاض في مستويات الأجور وظروف العمل في بعض القطاعات.

الاندماج والمهارات: العمالة المهاجرة غالبًا ما تجلب معها مهارات وخبرات متنوعة تسهم في تعزيز الابتكار والنمو الاقتصادي. في بعض الحالات، ويمكن أن تسد

الفجوات في المهارات المطلوبة في السوق، وقد يواجه بعض المهاجرين صعوبة في الاندماج في سوق العمل المحلي بسبب اختلافات في اللغة أو المؤهلات العلمية التي قد لا تكون معترفًا بها في البلدان المستقبلة.

التأثير على البطالة: العمالة المهاجرة يمكن أن تحفز النمو الاقتصادي، مما يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة للمهاجرين والسكان المحليين على حد سواء، وفي بعض الحالات، قد تؤدي زيادة العمالة المهاجرة إلى ارتفاع في معدلات البطالة بين السكان المحليين، خاصة في الفترات الاقتصادية الصعبة.

الديناميكية الاقتصادية: العمالة المهاجرة يمكن أن تسهم في زيادة الطلب على السلع والخدمات، مما يحفز الاقتصاد المحلي. هذا الطلب المتزايد يمكن أن يؤدي إلى نمو الأعمال التجارية وخلق المزيد من فرص العمل، وقد يؤدي التدفق الكبير للعمالة المهاجرة إلى تحديات في البنية التحتية والسكن مما يتطلب استثمارات كبيرة من الحكومات المحلية.

بشكل عام، تأثير العمالة المهاجرة على سوق العمل في أوروبا يعتمد على العديد من العوامل مثل السياسات الحكومية، الهيكل الاقتصادي، وحجم ونوعية الهجرة. التخطيط الجيد والسياسات المتوازنة يمكن أن تعظم الفوائد وتقلل التحديات المرتبطة بالعمالة المهاجرة أن المهاجرين من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة يتعرضون إلى أنماط جديدة من الحياة الاجتماعية والسلوك وأنماط جديدة من الاستهلاك تؤدي الى خلق حالة من الصراع بين من يتقبل هذا النمط الجديد من القيم وبين من يرفضه كما يخلق كذلك حالة من الصراع بين المهاجرين والسكان الأصليين[10]

التأثير الهجرة على النظام الضريبي :

الآثار التي تترتب على الهجرة غير الشرعية قد تؤدي إلى خلق ما يعرف بالجريمة المنظمة، التي من خلالها تستطيع جماعات إجرامية "منظمة"، بتهديد الاقتصاد الاقليمي والعالمي عن طريق التدخل في الدول التي تمر بمراحل تحول اقتصادها إلى اقتصاد السوق، حيث تتدخل فيها بشكل يتمثل في قيامها بغسل أموالها المتحصلة من تجارتها غير المشروعة، وذلك لا يتم دفع ضرائب على تلك الاموال، مما يؤدي إلى حرمان الدولة التي يتم غسيل الاموال فيها من موارد مالية إضافية كان من الممكن توظيفها في مشروعات عامة واستثمارية نافعة، و تأثير الهجرة على النظام الضريبي في الدول الأوروبية يمكن أن يكون معقدًا ويعتمد على عدة عوامل. سأقدم نبذة عن بعض التأثيرات الرئيسية:

زيادة الإيرادات الضريبية : إذا كان المهاجرون يعملون ويكسبون أجورًا، فإنهم يدفعون ضرائب الدخل، مما يزيد من الإيرادات الضريبية للدولة. بالإضافة إلى ذلك، يدفعون الضرائب على الاستهلاك مثل ضريبة القيمة المضافة عند شراء السلع والخدمات، وفي بعض الحالات، إذا كان المهاجرون يعملون في الاقتصاد غير الرسمي أو بأجور منخفضة، فإن إسهاماتهم الضريبية قد تكون أقل من المتوقع.

التكاليف الاجتماعية والرفاهية: المهاجرون الذين يعملون ويساهمون في الاقتصاد يمكن أن يدعموا تكاليف الرعاية الاجتماعية والخدمات العامة من خلال الضرائب التي يدفعونها، وإذا كان هناك نسبة كبيرة من المهاجرين تعتمد على المساعدات الاجتماعية أو الخدمات العامة مثل التعليم والرعاية الصحية، فقد يؤدي ذلك إلى زيادة في التكاليف الحكومية.

التأثير على التوازن الضريبي: المهاجرون الشباب يمكن أن يسهموا في دعم النظام الضريبي عن طريق زيادة عدد العاملين ودافعي الضرائب، مما يساعد في مواجهة تحديات الشيخوخة السكانية في العديد من الدول الأوروبية، وقد يؤدي تواجد المهاجرين غير الموثقين أو الذين يعملون في الاقتصاد غير الرسمي إلى فقدان الإيرادات الضريبية المحتملة.

الاستثمارات العامة والخدمات : زيادة عدد السكان من خلال الهجرة يمكن أن يعزز الحاجة إلى استثمارات جديدة في البنية التحتية والخدمات العامة، مما يؤدي إلى زيادة في الإنفاق الحكومي والإيرادات الضريبية المستقبلية، وقد تتطلب هذه الاستثمارات تمويلًا فوريًا، مما قد يضع ضغطًا على الميزانية العامة في المدى القصير.

التوزيع الجغرافي للضرائب : إذا استقرت العمالة المهاجرة في مناطق تحتاج إلى تنمية اقتصادية، فقد يسهم ذلك في إعادة توزيع الإيرادات الضريبية وتعزيز التنمية المتوازنة، وقد تتسبب الهجرة إلى المدن الكبرى في تركيز الضغط على البنية التحتية والخدمات العامة في هذه المناطق، مما يتطلب تخطيطًا استراتيجيًا لإدارة الموارد بشكل عام، تأثير الهجرة على النظام الضريبي في الدول الأوروبية يعتمد على مدى اندماج المهاجرين في سوق العمل الرسمي، ومستوى أجورهم، ونوعية الوظائف التي يشغلونها، وكذلك السياسات الضريبية والاجتماعية المتبعة في هذه الدول. التخطيط الجيد والسياسات المتوازنة يمكن أن تعظم الفوائد الضريبية وتقليل التحديات المرتبطة بالهجرة.

تأثير الهجرة على النمو الاقتصادي : تأثير الهجرة على النمو الاقتصادي في الدول

الأوروبية متنوع وله جوانب إيجابية وسلبية فيما يلي نبذة مختصرة مدعمة بمصادر باللغة العربية:

زيادة القوى العاملة : الهجرة تسهم في زيادة عدد القوى العاملة، مما يساعد على سد الفجوات في سوق العمل. هذا يدعم الإنتاجية والنمو الاقتصادي، حيث يساهم المهاجرون في شغل الوظائف التي تعاني من نقص في العمالة المحلية، خاصة في قطاعات مثل الزراعة والبناء والرعاية الصحية وغالبا ما يكون المهاجر الغير القانوني مصدر لنشر الأوبئة والاراض المعدية كالإيدز والتهاب الكبد والملاريا وغيرها من الامراض السارية المعدية الفتاكة(11)

تعزيز الابتكار والتنوع : الهجرة تجلب تنوعًا ثقافيًا يسهم في تعزيز الابتكار والنمو الاقتصادي. الخلفيات الثقافية المختلفة تساهم في تبادل الأفكار الجديدة وتحسين الأداء الاقتصادي.

التأثير الاجتماعي:

والتفضيلات الاجتماعية والقيم) ومقارنتها بتفضيلات السكان الأصليين. وهناك طريقة تكميلية أخرى تتمثل في مقارنة الاختلافات في مستويات ثقة المهاجرين وتفضيلاتهم الاجتماعية تجاه مواطنيهم، مقارنةً بالمستويات المقابلة لها تجاه السكان الأصليين في بلدهم الجديد. ويعني التكامل الاجتماعي أن المهاجرين لم يعودوا يعتبرون السكان الأصليين جماعة "غريبة"، وأنهم يُعربون عن ثقتهم واستعدادهم للتعاون معهم بنفس الطريقة التي يُعربون بها عن ثقتهم بمواطنيهم. ويمكن طرح الأسئلة نفسها على السكان الأصليين فيما يتعلق بالمهاجرين. ومع ذلك، ولأن هذه الأسئلة جميعها شخصية وذاتية، فإن هذه القياسات لا تُتاح في معظم الحالات إلا في شكل تقارير ذاتية في المسوحات. وكمثال على هذا النهج المبتكر، قام كاميرون وآخرون بقياس التكامل الاجتماعي للمهاجرين الصينيين في أستراليا من خلال تحديد سلوكياتهم المتعلقة بالثقة والإيثار والمخاطرة خلال التجارب المعملية (12)، والتعددية الثقافية والاندماج الاجتماعي: التعددية الثقافية والاندماج الاجتماعي هما عنصران مهمان في المجتمعات الحديثة، وخاصة في الدول التي تشهد معدلات عالية من الهجرة. هنا نبذة مختصرة عن كلا المفهومين وتأثيرهما على المجتمعات:

التعددية الثقافية: التعددية الثقافية تشير إلى وجود وتفاعل ثقافات متعددة ضمن مجتمع واحد. وهي تعترف بالتنوع الثقافي وتقدر مساهمات مختلف الثقافات في بناء مجتمع غني ومتنوع.

فوائد التعددية الثقافيـــــة:

التنوع الثقافي: يثري المجتمع من خلال تقديم مجموعة واسعة من الأفكار والعادات والتقاليد التي تعزز الإبداع والابتكار.

الاقتصاد : يساهم في جذب المواهب العالمية ويدعم الاقتصاد من خلال توفير سوق عمل متنوع.

التفاهم العالمي : يعزز التفاهم والاحترام المتبادل بين الثقافات المختلفة، مما يساعد على تقليل النزاعات وبناء مجتمعات سلمية.

على سبيل المثال، هل يكفي التوظيف، وبالتالي، هل تكفي السياسات التي تستهدف التكامل الاقتصادي، لتحقيق التكامل الاجتماعي للمهاجرين؟ هل يمكن أن يحدث التكامل الاجتماعي قبل التكامل الاقتصادي، ثم يُسهّله؟ يمكن أن يُسهم البحث في هذه الروابط في تطوير سياسات تكامل أكثر فعالية(13)

تحديات التعددية الثقافية:

التوترات الثقافية: قد تنشأ بسبب اختلاف القيم والعادات، مما يتطلب سياسات فعالة لإدارة التنوع.

التمييز: قد يواجه بعض الأفراد أو المجموعات التمييز بسبب خلفياتهم الثقافية، مما يتطلب جهودًا مستمرة لتعزيز المساواة والعدالة.

الاندماج الاجتماعي: الاندماج الاجتماعي هو العملية التي يتم من خلالها إدماج الأفراد والمجموعات من خلفيات ثقافية مختلفة في المجتمع الأوسع. ويشمل هذا التفاعل الإيجابي والتعايش السلمي بين جميع مكونات المجتمع،

استراتيجيات الاندماج الاجتماعي:

التعليم : توفير برامج تعليمية تعزز التفاهم الثقافي واللغة.

السياسات العامة: تطوير سياسات تدعم التعددية وتكافح التمييز والعنصرية.

المشاركة المجتمعية: تشجيع المشاركة النشطة للمهاجرين في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

فوائد الاندماج الاجتماعي:

الاستقرار الاجتماعي: يعزز من تماسك المجتمع واستقراره من خلال تعزيز العلاقات الإيجابية بين مختلف المجموعات الثقافية.

النمو الاقتصادي: يساهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام من خلال تمكين جميع أفراد المجتمع من المشاركة في النشاطات الاقتصادية.

تحديات الاندماج الاجتماعي:

العوائق اللغوية: قد تشكل حاجزًا أمام التواصل والتفاعل الفعال بين الأفراد.

العزلة الاجتماعية: بعض الأفراد أو المجموعات قد يعانون من العزلة بسبب اختلافاتهم الثقافية، مما يتطلب تدخلات لدمجهم في المجتمع.

تسهم التعددية الثقافية والاندماج الاجتماعي في بناء مجتمعات متماسكة ومستدامة، حيث يتم تقدير واحترام جميع الأفراد بغض النظر عن خلفياتهم الثقافية.

التحديات الاجتماعية (مثل التمييز والعنصرية) : التحديات الاجتماعية مثل التمييز العنصري تمثل قضايا معقدة تؤثر على النسيج الاجتماعي والتماسك في المجتمعات المتنوعة. إليك نبذة مختصرة عن بعض هذه التحديات:

التمييز العنصري: التمييز العنصري هو معاملة الأشخاص بشكل غير عادل بناءً على عرقهم أو لون بشرتهم. هذه الظاهرة لها آثار سلبية كبيرة على الأفراد والمجتمعات ككل.

آثار التمييز العنصري:

النفسية والاجتماعية :

تدني الصحة النفسية : الأفراد الذين يتعرضون للتمييز قد يعانون من القلق، الاكتئاب، وانخفاض احترام الذات.

العزلة الاجتماعية : يمكن أن يؤدي التمييز إلى تهميش الأفراد وإقصائهم من المشاركة الكاملة في الحياة الاجتماعية.

الاقتصادية :

فجوات في التوظيف والدخل : التمييز يمكن أن يؤدي إلى تفاوتات في فرص العمل والأجور، مما يزيد من الفجوات الاقتصادية بين الأعراق المختلفة.

التعليم : عدم المساواة في الفرص التعليمية يمكن أن يؤثر على مسارات الحياة المهنية والاقتصادية للأفراد.

السياسية :

تقييد الحقوق المدنية : التمييز يمكن أن يعيق المشاركة السياسية للأقليات ويحد من قدرتهم على التأثير في السياسات التي تؤثر عليهم.

التحديات الاجتماعية الأخرى : إلى جانب التمييز العنصري، هناك تحديات اجتماعية أخرى مثل:

التفاوت الاقتصادي: التفاوت في توزيع الثروة والفرص الاقتصادية يمكن أن يؤدي إلى عدم استقرار اجتماعي ونزاعات.

العنف القائم على النوع الاجتماعي : يشمل ذلك العنف ضد النساء والفتيات، والذي يعوق التقدم نحو المساواة بين الجنسين.

التمييز ضد المهاجرين : يتعرض المهاجرون أحيانًا للتمييز على أساس جنسيتهم أو وضعهم القانوني، مما يحد من قدرتهم على الاندماج والمساهمة في المجتمع.

جهود مكافحة التمييز :

القوانين والسياسات : العديد من الدول وضعت قوانين تجرم التمييز وتعزز المساواة.

التعليم والتوعية : نشر الوعي بأهمية التنوع والمساواة من خلال البرامج التعليمية والتثقيفية.

المشاركة المجتمعية : تعزيز مشاركة جميع الفئات في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وهذه التحديات تتطلب تعاوناً وجهوداً مشتركة من الحكومات والمجتمعات والأفراد لتحقيق مجتمع أكثر عدالة ومساواة.

- التأثير السياسي :

أنواع السياسات الحكومية تجاه الهجرة :

وقد أضحت سياسات الهجرة مؤخرا أكثر انتقائية في اختيار المهاجرين، بمعنى تفعيل سياسات تشجع هجرة ذوي المهارات علىًقا لما تفرضه احتياجات أسواق العمل الدولية والتغيرات في تكنولوجيا العمل. بالإضافة إلى انخفاض حساب قليلي المهارة، وذلك وف عرض العمل في بعض التخصصات والمهارات في بلدان الاستقبال، والقدرة التنافسية لدى بعض المهاجرين وقبولهم مبدئيا بأجورً منخفضة نسبيا . وبذلك أصبحت القوى والعوامل المحركة للهجرة الدولية أكثر ا تعقيد وتداخلا، وبالتالي لم تعد التفسيرات التقليدية المتعلقة بعوامل الدفع والجذب واختيارات المهاجرين، تفسيرات كافية للتعمق في شؤون الهجرة الدولية(14) ، وتكون هذه السياسات هن النحو التالي :-

سياسات التأشيرات والإقامة :

أما الأثر السياسي للهجرة "باعتبارها جريمة منظمة"، فقد سبق وأوضحنا تعريف الهجرة غير الشرعية مقروناً بتعريف الجرائم الناتجة عن دخول أراضي دولة ما بدون إذن مسبق منها، وسلطة تلك الدولة تجاه المهاجرين، كما أوضحنا أن هنالك عصابات منظمة، يقوم بناؤها التنظيمي على تصدير وتهريب هؤلاء المهاجرين،

بالنظر لما ثبت وجود عائد مالي ضخم ناتج عن تلك التجارة
تأشيرات العمل : تمنح للعمال المهاجرين الذين لديهم عروض عمل في البلد المستضيف.
تأشيرات الدراسة : تمنح للطلاب الدوليين الذين يرغبون في الدراسة في الجامعات والمؤسسات التعليمية في البلد المستضيف.
تأشيرات اللجوء : تمنح للأفراد الذين يفرون من النزاعات أو الاضطهاد في بلدانهم الأصلية.

السياسات الأمنية والحدودية :

حماية الحدود : تتضمن إجراءات مثل تعزيز الأمن على الحدود لمنع الهجرة غير الشرعية.
الفحص الأمني : فحص خلفيات المهاجرين لضمان عدم وجود تهديدات أمنية.

سياسات الإدماج الاجتماعي :

برامج الاندماج : تقديم دورات تعليم اللغة والتدريب المهني للمهاجرين لمساعدتهم على الاندماج في المجتمع وسوق العمل.
مكافحة التمييز : وضع قوانين وسياسات لمكافحة التمييز ضد المهاجرين وضمان حقوقهم.

السياسات الاقتصادية :

تشجيع الهجرة الماهرة : وضع سياسات تجذب العمالة الماهرة التي تساهم في تعزيز الاقتصاد المحلي.
المعونات الاجتماعية : تقديم الدعم المالي والخدمات الاجتماعية للمهاجرين والأسر ذات الدخل المنخفض.
هناك بعض الامثلة على سياسات حكومية تجاه الهجرة
الاتحاد الأوروبي : تبنى سياسات مشتركة للهجرة واللجوء، تشمل توزيع اللاجئين بين الدول الأعضاء ودعم برامج الإدماج.
ألمانيا : نفذت برامج لتعزيز اندماج المهاجرين في سوق العمل من خلال التدريب المهني ودورات اللغة.
الولايات المتحدة : تتضمن سياسات الهجرة الأمريكية نظام تأشيرات معقد يتنوع بين تأشيرات العمل، الدراسة، واللجوء، بالإضافة إلى تشديد إجراءات حماية الحدود.
تحديات السياسات الحكومية تجاه الهجرة

التوازن بين الأمن وحقوق الإنسان : تحقيق توازن بين ضمان الأمن القومي وحماية حقوق المهاجرين واللاجئين.
التكامل الاقتصادي والاجتماعي: ضمان إدماج المهاجرين في المجتمع وسوق العمل بشكل فعال لتجنب العزل الاجتماعي والتفاوت الاقتصادي.
التعاون الدولي : ضرورة التعاون بين الدول لحل مشاكل الهجرة الدولية وتنظيم تدفقات الهجرة بشكل عادل ومنصف , السياسات الحكومية تجاه الهجرة تلعب دوراً حيوياً في تشكيل مستقبل المجتمعات متعددة الثقافات وتحديد كيفية استغلال المزايا الاقتصادية والاجتماعية للهجرة مع الحد من التحديات المرتبطة بها.
تأثير الهجرة على الانتخابات والسياسات العامة : الهجرة لها تأثيرات كبيرة على الانتخابات والسياسة العامة في الدول المضيفة. مختصرة عن هذه التأثيرات مع بعض المصادر الداعمة:

تأثير الهجرة على الانتخابات والسياسة العامة:

إن أهمية المشاركة الانتخابية تكمن في أهمية شعور الناخب بمدى تأثير صوته الانتخابي في العملية الانتخابية، وكلما كان لصوت الناخب في العملية الانتخابية تأثيراً قوياً كلما أكد هذا التأثير أن المسيرة الديمقراطية تسير على نهج سليم في البلد الذي يعقد فيه الانتخابات، سواء كانت انتخابات نيابية أو بلدية، لقد اعتادت الأوطان التي تعمل على ترسيخ مبادئ الديمقراطية أن تحرص على نزاهة وعدالة العملية الانتخابية، لضمان تعزيز الديمقراطية النابعة من اختيار الشعب لنوابه وممثليه، وأن الصوت الانتخابي يستطيع أن يقلب الموازين السياسية إذا نظمت الانتخابات وفقاً للشروط القانونية والدستورية التي يحددها القانون والدستور، ولذلك فعدم المشاركة الانتخابية في بعض البلدان يعكس عدم ثقة الشعب في النظام، وفي التزام النواب تجاهه[15] .

تغيير تركيبة الناخبين: المهاجرون الذين يحصلون على الجنسية ويحق لهم التصويت يمكن أن يغيروا تركيبة الناخبين، مما يؤدي إلى تمثيل أفضل للمجتمعات المتنوعة.
يمكن أن يؤدي تزايد عدد المهاجرين إلى مخاوف بين السكان الأصليين حول فقدان الهوية الوطنية والتأثير على القيم الثقافية، مما يمكن أن يستغل من قبل الأحزاب السياسية.

ظهور الأحزاب والسياسات اليمينية:

يمكن أن يؤدي الضغط الناتج عن زيادة الهجرة إلى ظهور سياسات جديدة تهدف إلى

تحسين التكامل الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين.
قد تستغل الأحزاب اليمينية المتطرفة قضايا الهجرة لبناء دعم شعبي من خلال تبني خطابات مناهضة للهجرة وتعزيز سياسات تقييدية.

التأثير على السياسات العامة:

السياسات الاقتصادية: يمكن أن تؤدي الهجرة إلى تغييرات في السياسات الاقتصادية، مثل زيادة الاستثمار في برامج التعليم والتدريب المهني للمهاجرين، أو تطوير سياسات سوق العمل لتسهيل اندماجهم.
السياسات الاجتماعية: تعزيز سياسات التكامل الاجتماعي لمكافحة التمييز وتعزيز التعايش السلمي بين مختلف الثقافات.

النقاشات السياسية والاجتماعية:

يمكن أن تؤدي الهجرة إلى نقاشات مجتمعية مهمة حول الهوية الوطنية والتنوع وكيفية تعزيز التعايش السلمي والتفاهم المتبادل.
قد تؤدي النقاشات المحتدمة حول الهجرة إلى زيادة الاستقطاب السياسي والاجتماعي، مما يعقد عملية صنع القرار السياسي ويزيد من التوترات بين مختلف فئات المجتمع.

تحديات ومجالات التحسين

تسهيل عملية الحصول على الجنسية ومنحهم حق التصويت التوعية، والتثقيف: تعزيز البرامج التوعوية التي تهدف إلى مكافحة التمييز وتعزيز الفهم المتبادل بين المهاجرين والمجتمع المضيف.
السياسات التقدمية: تطوير سياسات تقدمية تهدف إلى دعم المهاجرين وتسهيل اندماجهم في المجتمع بطرق تعزز من التعايش السلمي وتعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني.

التأثير الأمني: الهجرة إلى الدول الأوروبية لها تأثيرات أمنية متعددة، تتراوح بين الإيجابية والسلبية. فيما يلي نبذة عن هذه التأثيرات:

التأثيرات الإيجابية :

التنوع الثقافي: يمكن أن يؤدي تنوع السكان إلى تعزيز التفاهم الثقافي وزيادة التسامح بين مختلف المجتمعات.
القوة العاملة: المهاجرون غالبًا ما يسهمون في الاقتصاد من خلال ملء الوظائف التي قد لا تجد من يشغلها، مما يدعم النمو الاقتصادي.
الإبداع والابتكار : التنوع الثقافي يمكن أن يؤدي إلى ظهور أفكار جديدة وأساليب

مبتكرة في حل المشكلات، مما يعزز من تنافسية الدول الأوروبية.

التأثيرات السلبية:

الضغط على الخدمات العامة: الزيادة السكانية الناتجة عن الهجرة يمكن أن تضع ضغوطًا على الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم والإسكان.

الاندماج الاجتماعي: صعوبة اندماج بعض المهاجرين في المجتمعات المحلية يمكن أن يؤدي إلى عزلهم وتكوين مجتمعات موازية، مما قد يزيد من التوترات الاجتماعية.

الأمن الداخلي: هناك مخاوف من أن تكون الهجرة غير المنظمة مصدرًا للتسلل الإرهابي أو الإجرامي، وهو ما يتطلب جهودًا إضافية من الأجهزة الأمنية لمراقبة الحدود وتطبيق القانون.

التطرف: في بعض الحالات، قد يؤدي عدم الاندماج والشعور بالإقصاء إلى تعزيز النزعات التطرفية بين بعض الأفراد.

التكاليف الاقتصادية: معالجة طلبات اللجوء وتوفير الدعم للمهاجرين يتطلب موارد مالية كبيرة من الدول المستضيفة، مما قد يؤثر على ميزانياتها.

التدابير الأمنية:

مراقبة الحدود: تشديد الرقابة على الحدود للحد من الهجرة غير الشرعية وضمان دخول المهاجرين بشكل قانوني.

برامج الاندماج: تنفيذ برامج فعالة لاندماج المهاجرين في المجتمع، بما في ذلك التعليم والتوظيف والتدريب اللغوي.

التعاون الدولي: التعاون مع الدول الأصلية للمهاجرين والدول الأخرى لمكافحة تهريب البشر وتنظيم الهجرة.

التوازن بين الإنسانية والأمن: من الضروري أن تجد الدول الأوروبية توازنًا بين احترام حقوق الإنسان للمهاجرين والحفاظ على أمنها الداخلي. يتطلب ذلك سياسات مدروسة وشاملة تأخذ في الاعتبار الجوانب الإنسانية والأمنية للهجرة.

الخلاصة:

التأثير الأمني للهجرة على الدول الأوروبية هو موضوع معقد ومتعدد الأبعاد. يتطلب التعامل معه استراتيجيات متكاملة تركز على تعزيز الإيجابيات والتخفيف من السلبيات، مع ضمان احترام حقوق الإنسان وتحقيق الأمن والاستقرار.

الهجرة والإرهاب : الهجرة والإرهاب هما موضوعان يثيران الكثير من النقاش والجدل في الأوساط السياسية والإعلامية، خاصة في الدول التي تستقبل أعداداً كبيرة

من المهاجرين. في هذا السياق، سأقدم لكم عن العلاقة بين الهجرة والإرهاب.
الهجرة والإرهاب: تشير الدراسات والتقارير إلى أن هناك ارتباطاً معقداً بين الهجرة والإرهاب. من ناحية، الهجرة قد تُستخدم كوسيلة للتسلل من قبل بعض العناصر الإرهابية. من ناحية أخرى، الغالبية العظمى من المهاجرين يسعون إلى حياة أفضل ولا يكون لهم أي صلة بالإرهاب.

النقاط الرئيسية:

إساءة استخدام الهجرة : بعض العناصر الإرهابية قد تحاول استغلال الأزمات الإنسانية والتحرك بين البلدان تحت غطاء الهجرة واللجوء.
الاندماج الاجتماعي : الفشل في اندماج المهاجرين يمكن أن يؤدي إلى العزلة والشعور بالظلم، مما قد يدفع بعض الأفراد إلى التطرف.
مكافحة الإرهاب : الدول المستقبلة تعزز من جهودها الأمنية لمراقبة الحدود والتأكد من عدم تسلل الإرهابيين بين المهاجرين.
تدابير مكافحة الإرهاب :
التدقيق الأمني : تطبيق إجراءات تدقيق أمني مشددة على طالبي اللجوء والمهاجرين.
التعاون الدولي : تعزيز التعاون بين الدول لتبادل المعلومات الأمنية وتتبع التحركات الإرهابية.
برامج الاندماج : تقديم برامج فعالة لاندماج المهاجرين في المجتمعات الجديدة لتقليل فرص التطرف.
التحديات الأمنية المرتبطة بالهجرة غير الشرعية : الهجرة غير الشرعية تمثل تحدياً أمنياً كبيراً للدول المستقبلة، وذلك بسبب العديد من العوامل التي تجعل من الصعب السيطرة على تدفقات المهاجرين غير الشرعيين وضمان أمن المجتمعات المستقبلة.
فيما يلي نبذة عن التحديات الأمنية المرتبطة بالهجرة غير الشرعية:

تهديد الأمن القومي :

تسلل العناصر الإرهابية : يمكن أن تستغل الجماعات الإرهابية قنوات الهجرة غير الشرعية للتسلل إلى الدول المستقبلة وتنفيذ هجمات إرهابية.
انتشار الجريمة المنظمة : الهجرة غير الشرعية قد ترتبط بتهريب البشر والمخدرات والأسلحة، مما يعزز من نشاطات الجريمة المنظمة.

الأعباء الاقتصادية والاجتماعية :

الضغط على الموارد: زيادة أعداد المهاجرين غير الشرعيين تضع ضغوطاً كبيرة على الموارد الاقتصادية والخدمات العامة مثل الصحة والتعليم والإسكان.

التوترات الاجتماعية : قد تؤدي الهجرة غير الشرعية إلى زيادة التوترات بين المجتمعات المحلية والمهاجرين، خاصة في ظل المنافسة على الوظائف والموارد.

الصعوبات في الإدارة والرقابة:

ضعف الرقابة الحدودية : الهجرة غير الشرعية تتطلب تعزيز الرقابة على الحدود، وهو ما يتطلب موارد كبيرة وتكنولوجيا متقدمة.

التعرف على الهوية : من الصعب تحديد هوية المهاجرين غير الشرعيين، مما يجعل من الصعب تتبع نشاطاتهم وضمان عدم تورطهم في أعمال غير قانونية.

الآثار الصحية :

انتشار الأمراض : قد يسهم تنقل المهاجرين غير الشرعيين في انتشار الأمراض المعدية، خاصة إذا كانت الظروف الصحية في بلدانهم الأصلية سيئة.

نقص الرعاية الصحية : المهاجرون غير الشرعيون غالباً ما يفتقرون إلى الرعاية الصحية المناسبة، مما يشكل تحدياً للصحة العامة في الدول المستقبلة.

التدابير الأمنية المقترحة :

تعزيز التعاون الدولي : التعاون بين الدول لمكافحة تهريب البشر وتبادل المعلومات الأمنية.

تطوير تكنولوجيا الرقابة : استخدام التكنولوجيا المتقدمة لتعزيز الرقابة على الحدود والكشف عن المهاجرين غير الشرعيين.

برامج إعادة التوطين : تنفيذ برامج لإعادة توطين المهاجرين غير الشرعيين وتوفير الدعم اللازم لعودتهم الطوعية إلى بلدانهم الأصلية.

التوعية والتثقيف : نشر الوعي بين المهاجرين المحتملين حول مخاطر الهجرة غير الشرعية وتشجيعهم على استخدام القنوات القانونية للهجرة.

الخاتمة :

إن الهجرة غير الشرعية تشكل مشكلة حقيقية، وعلى الدول التعاون لوقفها وبالذات للحد من خطر عصابات تهريب المهاجرين، فهذه العصابات تتكون من شبكات اجرامية تقوم باستغلال هؤلاء المهاجرين الضعفاء، من خلال استغلال حاجتهم للهجرة عن طريق خرق القوانين والنظم المتبعة للهجرة في رحلات غير مضمونة النتائج.

لهذا فإن الملاحظ في الهجرة غير الشرعية لها اسبابها ومبرراتها ودوافعها، التي تجعلها في ازدياد مضطرد، وذلك حتى تحولت إلى مشكلة دولية تعاني منها جميع الدول على حد سواء في ضوء الآثار السلبية لهذه الظاهرة وتداعياتها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والامنية، نتيجة ارتكاب المهاجرين مخالفات قانونية.

وأخيراً وليس آخري، نصل إلى أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية ظاهرة معقدة وخطيرة بكل ابعادها القانونية والاجتماعية، وبالتالي لا يمكن القضاء عليها أمنياً أي عن طريق اتخاذ التدابير الامنية، وإنما للقضاء عليها يجب البحث في الاسباب المؤدية إليها بمختلف زواياها، حيث يجب التركيز لأجل تحقيق ذلك بالاعتماد على التنمية

التوصيات :

بالطبع تكون المهمة التي يمكن أن تشملها تقرير عن تأثير الهجرة على دول أوروبا هي:

. التأثير الاقتصادي: كيف تؤثر الهجرة على النمو الاقتصادي في دول أوروبا؟ هل تسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي أم تشكل عبئاً اقتصادياً؟

. التأثير الاجتماعي والثقافي: كيف تؤثر الهجرة على التنوع الثقافي والمجتمعات في دول أوروبا؟ هل تعزز التكامل الثقافي أم تؤدي إلى توترات اجتماعية؟

. التأثير السياسي: ما هو دور الهجرة في تشكيل السياسات الحكومية في دول أوروبا؟ هل تؤثر في الانتخابات والأحزاب السياسية؟

. التأثير على السوق العمل: كيف يؤثر وصول المهاجرين على سوق العمل في دول أوروبا؟ هل توفر قوى عمل جديدة أم تؤثر على معدلات البطالة؟

. التأثير على السياسات الهجرة: كيف تغيرت سياسات الهجرة في أوروبا على مر السنين وما هو التأثير المتوقع في المستقبل؟

هذه المواضيع يمكن أن تمثل نقاط بداية جيدة لدراسة تأثير الهجرة على دول أوروبا.

النتائج :

- يجب أن تتم مكافحة الهجرة غير الشرعية في إطار الاحترام الصارم لحقوق الانسان وكرامته إلى جانب التعاون الدولي والوطني، والمسؤولية المتبادلة بين دول المنشأ والعبور والجهة المقصودة.

- نظراً لأن ظاهرة الهجرة غير الشرعية أصبحت من الظواهر العالمية الخطيرة، وأصبحت ترتكب بشكل منظم، ومن خلال عصابات منظمة وبأشكال وطرق ومسالك مختلفة، نعتقد أن الجهود الدولية لمكافحة هذه الجريمة قليلة على المستوى العالمي،

حيث لا يكفي أن يكون هناك بروتوكول معني بمكافحة هذه الجريمة، بل لابد من إبرام اتفاقيات دولة أخرى من أجل التعاون لمكافحة الهجرة غير الشرعية.

- نعتقد أن موضوع الهجرة غير الشرعية مرتبط بشكل كبير بموضوع التنمية، حيث أن المجتمعات التي تعاني من تعثر التنمية فيها تكون في الغالب دولاً مصدرة للهجرة غير الشرعية، بينما الدول التي تشهد تقدماً في مجال التنمية تكون دولاً مستقبلة للهجرة غير الشرعية، والتنمية هنا يجب أن تكون على كافة الاصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إلى جانب احترام حقوق الانسان وحرياته الاساسية.

الهوامـــــــــش :

1. المعجم الوجيز، معجم اللغة العربية، دار التحرير للطباعة والنشر،القاهرة,1980م
2. محمد رضا التميمي: الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية, مجلة السياسة والقانون, العدد الرابع, 2011، ص 260.
3. المرجع السابق ، ص 263.
4. مسعود حمودة،" عوامل الهجرة من الجنوب إلى الشمال". مجلة الحقيقة،ع02 ،جامعة أدرار ،مارس 2003 م،ص.483
5. محمد سمير عياد، "الهجرة في ا□ال الأور ومتوسطي: العوامل والسياسات ، " مجلة العالم الاستراتيجي، (1)العدد03 ،مركز الدراسات الاستراتيجية، ن.ب.د08 ،ص .04
6. وايرن . تومسون - دافيد ت . لويس ، ترجمة راشد البراوي ، مشكلات السكان ، مرجع سابق ، ص 744
7. Dirk Kuhnert, African Migration to Europe: Obscured Responsibilities and Common Misconceptions , Giga working paper, (Hamburg , GIGA German Institute of Global and Area Studies, NO.49, May 2007), P.P.9- 10
8. انعكاسات الهجرة غير الشرعية وطرق مواجهتها، المنتدي العربي لتحليل السياسة الإيرانية ، شبكة المعلومات الدولية الانترنت الموقع 2025/5/21م
9. احمد كمال وآخرون، دراسات في علم الاجتماع، ج2، دار الجيل، القاهرة 1974، ص165
10. باقر سلمان النجار، الهجرة وانتقال الأيدي العاملة في المنطقة العربية، مجلة علم الفكر العدد 2 المجلد 17 وزارة الأعلام الكويت 1986 ص37.
11. شريف سيد كامل، الجريمة المنظمة في القانون المقارن، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008، ص 7.
12. جمال المبروك علي، ليبيا الهجرة الغير النظامية، بحث منشور في مجلة شؤون الليبية، العدد الأول يوليو، 2016م، ص72.
13. ل. كاميرون، ن .إركال، ل .جانجادهاران، م .تشانغ: التكامل الثقافي: دليل تجريبي على التقارب في تفضيلات المهاجرين، في: مجلة السلوك الاقتصادي والتنظيم، المجلد 111، 2015، ص 38-58
14. م .سلوتوينسكي ، أ .ستتوزر ، سي .غورينا: المشاركة الديمقراطية وامتثال المهاجرين للقانون، ورقة مناقشة IZA رقم 10550، معهد اقتصاديات العمل، 2017
15. قرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا) ESCWA) ، تقرير السكان والتنمية: الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية(التحديات والفرص .(العدد الثالث، مطبوعات الأمم المتحدة، نيويورك2007، ص. 13